إحياء القطاع الخاص العراقي بين الواقع و القرصنة

د. سلام سميسم

برز القطاع الخاص العراقي منذ بدايات الدولة العراقية الحديثة و كان له من الدور ما عزز وجود الدولة اصلا بل حتى انتشالها من بعض الازمات الاقتصادية التي مرت بها، و لسنا هنا بصدد الترويج لهذا الشخص او ذاك بقدر ماهو تاريخ يسطر كل مايجري « صالحه و طالحه» و يعد كل المستلزمات للعبر و هنيئا لمن يعتبر من هذه الدروس و يتخذها منارا يضيء له دربه.

تواترت الاحداث السياسية في العراق و تغيرت انظمة و سياسات كان طبيعيا ان نرى وراءها تغير بل بتحديد اكثر: تخبط السياسات الاقتصادية حتى بات الاقتصاد العراقي اقتصادا مشوها فاقدا الشكل الموضوعي و الايديولوجي الذي يعطيه الهوية التي نراها سمة لاي اقتصاد، فلا يمكن للمتتبع ان يعرف هل هو اقتصاد مركزي أو حر، هل هو رأسمالي أو اشتراكي، تناقضات جرت الى تناقضات دعت المسرح الاقتصادي العراقي ان يكون حقلا لتجارب هذا و ذاك تحت محدد اساس لايمكن تجاوزه و هو مصالح رأس النظام و متطلبات ديمومته الاقتصادية التي باتت الهم الاول و الاخير لصانع القرار الاقتصادي.

وما زال الامر كذلك حتى تشوهت الملامح الاساسية للاقتصاد العراقي و اول ما تشوه هو دور القطاع الخاص، و حجمه، ومفهومه، و ريادته للاقتصاد العراقي وحتى بات التنظير الاقتصادي يبرر جريمة اغتيال القطاع الخاص و قمعه بحجج و مبررات فكرية تحت اطر مسميات عدة منها الاشتراكية و العدالة الاجتماعية و و الخ. المهم في كل ذلك ان نشاطات القطاع الخاص والانتاجية منها على وجه التحديد تضاءلت شيئا فشيئا و قاربت على النفاذ و الانقراض و تحول القطاع الخاص الى قطاع هامشي طفيلي حبيس بيروقراطية الادارات الحكومية و مشروعا شبه ميت يستعان به في الصفقات التي تستغني عنها الرؤوس الحكومية للاقتصاد العراقي، و من ثم برزت لدينا النتائج المهمة:

اولا: تضاؤل الدور الانتاجي للقطاع الخاص و هو امر يعكس التشوه الهيكلي الكلي للاقتصاد العراقي الذي تحول بدوره هو الاخر الى اقتصاد مشوه وحيد الجانب معتمد على قطاع واحد هو النفط حصرا، و باقي مرافق الاقتصاد قد تحولت تدريجيا الى قطاعات تتكىء جميعها على النفط و يمشي الاقتصاد بصورة عرجاء يعينه فيها عكازه الوحيد : و هو النفط.(انظر مكونات الميزان التجاري لفترة الخمسينيات و ما بعدها و كيف ارتفعت نسبة مساهمة النفط على حساب الزراعة و الصناعة الوطنية).

ثانيا: انحصر جراء ذلك نشاط القطاع الخاص او غلب عليه العمل في قطاع التجارة و تحديدا في مجال الاستيرادات و لاسيما الاستهلاكية منها، و حتى هذا المجال تحول و تحت رحمة الادارات الحكومية غير الكفوءة الى قطاع هامشي ساذج غير مؤثر فان غاب لايذكر و ان حضر في العملية الاقتصادية لايعد.

ثالثا: كان من نتاج ذلك ان انقلب دور القطاع الخاص من قطاع مؤثر و فاعل له دوره و في بعض الاحيان قيادته للاقتصاد الى قطاع متأثر مستجد يطلب دورا او يحاول ان يجد فراغا ليشغله عله يساهم في تركيبة الاقتصاد و بنائها.

و استمر الامر على هذا المنوال حتى زاد الفساد السياسي و الاداري و المالي الذي شهده العراق في فترة الحصار والنظام السياسي المقبور آذاك من حدة هذه المشاكل فزاد الامر سوءا وانتهى الى ما انتهى اليه و ماتراه الان.

وماذا بعد ذلك؟

حتى كان التغيير وكان ٢٠٠٣/٤/٩، و بدأ عهد جديد في بناء دولة جديد ابتداء من الدستور و تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي ومحاولة هيكلة العراق من جديد في اطار يسمح له بانتشال نفسه و الذي لن يكون ابدا دون انتشال الاقتصاد و بناء الاساسية من هذه الفوضى و هذه المعمعة التي اقل ما يقال عنها انها أودت بالبنى الانتاجية العراقية و حولتها الى مراكز شاخصة لمدى التشوه الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد العراقي، فكانت اولى الستراتيجيات الاقتصادية التي وضع الدستور لبناتها الاساسية ، ومن ثم كان من اولى خطوات « الاصلاح الاقتصادي» انعاش دور القطاع الخاص و اعادة بث الروح فيه بل احياؤه ليأخذ دوره في بناء الاقتصاد و مساعدة الدولة للتهوض من ركام الحرب و التخريب الاقتصادي ، ولذلك دلالات كثيرة لعل اهمها تشريع قانون الاستثمار و فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي و فتح المجال اما حرية التجارة و غير ذلك من الاجراءات، الا ان المهم ان الحالة الامنية و ما ترتب من مشاكل و صراعات الخلافات السياسية كان له ابرز الاثر على مفاصل الحياة جميعها و ابرزها الاقتصاد لسبب محدد هو ارتفاع عنصر المخاطرة في تكلفة العمل الاقتصادي في العراق بسبب خطورة الوضع و خطورة المجازفة التي باتت ترسم كل الخطى الاقتصادية و ترافقها و تحددها.

ولكننا لسنا هنا بصدد الحديث عن هذا الجانب قدر تعلق الامر بالحديث عن اعادة تشكيلة الاقتصاد العراقي عموما و احياء القطاع الخاص على وجه التحديد.

و لذا فمنذ بدء «التغيير» جرى الحديث عن كيفية هيكلة الاقتصاد العراقي من جديد و نقله من الاقتصاد المركزي الى نظام اقتصاد السوق و تحويله الى اقتصاد حر وجرى لذلك انتقال في التهيئة للذهنية التشريعية الاقتصادية و لذا بدأنا نسمع باتجاهات جديدة و بطرح مختلف (وهذا أمر طبيعي) في تناول اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اطروحة الاستثمار الاجنبي والاستثمار الخاص تحديدا وعن كيفية التعامل مع سياسات الدعم الحكومي و كثير من الموضوعات و لكن الاهم هو :

لم يبحث احد بجدية عوامل تقوية و انعاش دور القطاع الخاص؟؟ و لم يولى هروب رؤوس الاموال الخاصة و المشاريع الصناعية الى دول الجوار الاهتمام الذي تستحق!! و لم يحاول الكثيرون من المعنيين بهذا الشأن لماذا لاتعطى الريادة في تنفيذ مشاريع الاعمار و اعادة الاعمار الى القطاع الخاص العراقي، و لم يسأل أحد لماذا ماتت الصناعة «الخاصة» العراقية؟؟ وعن اسباب اسعار الاسهم التي تباع لحد الان باقل من قنينة المشروبات الغازية (هذا للمشاريع الرابحة اما الخاسرة فهي....).

في المقابل نرى هنالك مجموعات تقاتل و تناضل من أجل القطاع الخاص!! وهي طبعا ليست من صلب الكيان الاقتصادي و لا التشريع الاقتصادي و لاحتى من حملة التحصيل الاكاديمي الاقتصادي، استطاعت مجموعات تسلحت بعناوين شتى و تبنت الدفاع او محاولات مسرحية لتمثيل القطاع الخاص مستفيدة من الدعم الدولي الذي تناله هذه الموضوعة و اجواء الحرية الجديدة على الواقع العراقي، فجرى الاستيلاء على مئات الالوف من الدولارات تحت مشاريع وهمية يقصد الادعاء فيها الى تهيئة الاقتصاد العراقي و تكييفه لكل مستلزمات الانتقال الى مرحلة الاقتصاد الحر ، ولكن هل هو الامر كذلك؟؟

انها القرصنة العلمية التي يحلو للبعض ممارستها تحت عناوين براقة، خدمتهم فيها هروب رؤوس الاموال الوطنية و تحجيم حركة رجال الاعمال و المستثمرين الحقيقيين و سيادة الفوضى الامنية و لاسيما في السنوات الماضية، فصالوا و جالوا ، متناسين ان العملية هي انتقالة حقيقية تستلزم اول ما تستلزم قاعدة تشريعية و ارضية سياسية بدأت تلوح في الافق تباشيرها و الحمد لله الا ان صائدي الجوائز مازالوا يلهثون متسترين تحت حجب عدة اولها الفساد المالي.

سادتي لدينا قطاع خاص و هو قطاع فاعل ووطني و يمكن ان يلعب دورا و ان يبني العراق الجديد و ان ينهض بالاقتصاد العراقي و يحت مكانته الوطنية و الاقتصادية و الاخلاقية في اضفاء الوجه الحضاري للعملية الاقتصادية، و لكن، لو وفرنا له الارضية الملائمة و المناخات اللازمة للنجاح و الانطلاق.

لنذكر مسألة على سبيل الاستذكار وليس الحصر كيف تقيم تجربة المصارف العراقية الخاصة ؟ هل تمارس دورها الحقيقي في عمليات الاعتمادات مثلا و نحن نعلم ان الاعتمادات اغلبها تدار من المصارف الحكومية و ان الوزارات تسد غياب القطاع الخاص بان تتولى هي اغلب مفاصل عمليات الاستيراد و التصدير ؟ اذن ماذا يفعل المصرف الخاص؟ لقد تحول الى دائرة صيرفة للنقد الاجنبي يحاول ان يدخل مزاد البنك المركزي للعملات و في مقابل ان يستثمر المستثمر امواله بايداعها مدخرات في البنوك (مقابل اسعار الفائدة المرتفعة) بدل ان يستثمرها في العمليات الانتاجية و بذا تحولت هذه المصارف الى مكاتب لحفظ النقود او تصريف الدينار العراقي الى العملات الاجنبية و بالعكس، فاين سعر الخصم واعادة الخصم و اين دور المؤسسات المصرفية و تأثيرها في البورصة ؟ انها حلقات متصلة تشير الى موت كثير من القطاعات لان المصارف هي المرآة العاكسة لحجم التداول و اتجاهاته و اتجاهات النشاط الاقتصادي و مدى تطوره، فكم تنجز المصارف الخاصة من اعتمادات الدولة و في سد متطلباتها في علاقاتها النقدية الدولية ؟

لو تمكن أحد من اجابة هذا السؤال بصراحة لتبين للمتتبع ما هو فعلا دور القطاع الخاص العراقي ، و لما تبجح بعضهم في الاستيلاء على مهمة انجاز انتقالة الاقتصاد العراقي و تفعيل القطاع الخاص و ممارسة القرصنة العلمية مقابل الاستيلاء على اموال الاصدقاء الذين يرومون حقا خدمة الاقتصاد العراقي و العراقيين و لكنهم دقوا ابوابا مزيفة حملت هم الاستيلاء على هذه الاموال.

يعلم الجميع ألا خير في علم لاينتفع به و لاخير في علم لايبني مجتمعا و يطوره و اما بالنسبة للعراق فاستحضر مقولة عبد المطلب سيد قريش عندما سألوه كيف يغادر مكة و هي على وشك ان تهاجم من ابرهة و جيشه الجرار، فقال مقولته الشهيرة:

للبيت رب يحميه

و يبقى دائما الله من وراء القصد

من الواقع الاقتصادي

القروض الانتاجية

حسين النجم

التقيت قبل فترة أحد الخبراء المرموقين في القطاع الزراعي العراقي ، وتداولنا في شؤون الاقتصاد العراقي مركزين على شؤون القطاع عبر الحديث عنه في الواقع الحالي ومقارنته بالسابق ، والغريب اننا وجدنا العديد من المتقدمين لنيل القروض الزراعية يستخدمون الاموال في زراعة الاراضي الزراعية حتى وصل الى ٨٠ ٪ وفق احصائية استطلاعية لأحد الخبراء في قطاع الزراعة لا تعمل في الزراعة بل في المضاربة التجارية ، و٢٠ ٪ فقط تعمل في الانتاج الفعلي ، وهذا يعود الى سهولة شروط اعطاء القروض الزراعية من الجهات المسؤولة من جهة ومن جهة اخرى عدم وجود متابعة لعمليات الانتاج عبر القرض.

ومن يتابع القطاع الزراعي اليوم يجده بحاجة الى رؤية ستراتيجية عقلانية تعمل على توظيف كل مقومات الدعم المباشر من اجل النهوض بالواقع الزراعي ، وان يتم الدعم ليس عبر قروض مادية ، بل قروض تكون على شكل عدد واداوات وبذور واسمدة ، واجهزة ري حديثة واستشارات فنية متطورة وحملات متابعة ومراقبة مستمرة من لدن الاجهزة الزراعية المختصة في متابعة زراعة الغلات الزراعية وخصوصاً ذات النمو الكثيف ومقاوم للاملاح، وبالتالي سنعمل حقيقة على تطوير قطاع الزراعة ونعمل حقيقة على تسويق قروض انتاجية هادفة وواعدة نحو الانتاج الحقيقي .

> لذا فان تفعيل مبادرة رئيس الوزراء الزراعية ليست هي الحل الوحيد بل لابد من رفدها باليات جديدة في التفكير والتفكر بادارة القطاع الزراعي وفق النمط المختلط الذي يجمع بين دور الحكومة من جهة والانفتاح على الاستثمارات الخارجية من جهة اخرى .

ان العراق اليوم بحاجة حقيقية الى تطوير اليات عمل قطاع الزراعة واستصلاح الاراضي وطرق الري ، فالعراق بلد السواد ، وسلة الغذاء المقبلة في حال توفير مصادر مياه بديلة وقدرة الحكومة العراقية على جذب الاستثمار المحلي من جهة والاستثمار الاجنبي وعمل الشركات الاجنبية في العراق ، وفي لقاء لنا مع احد مستشاري الوزارة اشار الى ان هنالك رغبة لدى الشركات للاستثمار وفق اليات قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ ، وما يؤكد ذلك ان هنالك رغبة من وزارة الزراعة في تسويق الاستثمار وما تمثل بمشاركة وزير الزراعة العراقي في مؤتمر تسويق التمور الاماراتي في الشهر الماضي.

لذا فان تفعيل مبادرة رئيس الوزراء الزراعية ليست هي الحل الوحيد بل لابد من رفدها باليات جديدة في التفكير والتفكر بادارة القطاع الزراعي وفق النمط المختلط الذي يجمع بين دور الحكومة من جهة والانفتاح على الاستثمارات الخارجية من جهة اخرى .

وهنا نصل الى نتيجة ان القطاع الزراعي بحاجة الى القروض الانتاجية لا العينية والتي اضرت بمن يسكن المناطق الزراعية وجعلته يهجر الزراعة لممارسة مهن وحرف عبر اموال هذه القروض وجعل من الاراضي الزراعية الواعدة اراضي معدومة الزراعة .

تراجع النفط إلى أدنى مستوى في زهاء أربع سنوات

المدى / وكالات

تراجع النفط أكثر من ستة بالمئة يوم الخميس ليصل الى أدنى مستوياته فيما يقرب من أربع سنوات وذلك في رد فعل على بيانات اقتصادية سيئة جديدة تنذر بتفاقم تدهور الطلب العالمي على الطاقة.. ذكرت ذلك رويترز وأضافت نقلا عن الحكومة الأمريكية ان عدد العمال الامريكيين على قوائم إعانات البطالة بلغ أعلى مستوياته في ٢٦ عاما الشهر الماضي في حين أظهر تقرير آخر تراجعا حادا في طلبيات التوريد لدى المصانع الامريكية للشهر الثالث على التوالي.

وأضافت الوكالة ان الخام الامريكي الخفيف تراجع ٣,١٢ دولار ليتحدد سعر التسوية عند ٤٣,٦٧ دولار للبرميل وهو الادنى منذ الخامس من كانون الثاني ٢٠٠٥. وهبط مزيج برنت في لندن ٣,١٦ دولار مسجلا ٤٢,٢٨ دولار.

وانخفضت أسعار النفط أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل منذ سجلت ذروة قياسية فوق ١٤٧ دولارا في تموز وذلك مع تاكل الطلب في كبرى الدول المستهلكة من جراء أزمة الائتمان العالمية.

وقال مايك فيتزباترك نائب رئيس ام.اف جلوبال «سلبية مطردة تضغط على سوق النفط.»

وهبطت الاسهم الامريكية في معاملات يوم الخميس متأثرة بخشار أسهم شركات الطاقة مثل اكسون موبيل تحت وطأة استمرار تراجع أسعار النفط.

وأظهر تقرير لوزارة التجارة تراجع طلبيات التوريد لدى المصانع في تشرين الاول ٥,١ في المئة وهو أكبر انخفاض منذ يوليو ٢٠٠٠ وأظهر تقرير لوزارة العمل ارتفاع عدد الامريكيين على قوائم اعانات البطالة الى أعلى مستوى منذ كانون الاول ١٩٨٢.

ويدفع تفاقم المشكلات الاقتصادية وتراجع الاسعار منظمة اوبك الى دراسة اجراء جولة اخرى من تخفيضات الانتاج حينما تجتمع في الجزائر يوم ١٧ كانون الأول.

168 مليار دينار .. قروض المصرف العقاري منذ بداية عام 2008

بغداد/ المدى

ذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية الخميس، ان مجموع القروض الممنوحة من المصرف العقاري بلغ ١٦٨ مليار دينار منذ مطلع العام الجاري ولغاية تشرين الاول الماضي.

واوضح البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه ان المصرف العقاري منح ١٦٨ مليار دينار كقروض للمواطنين الراغبين بالحصول على قروض المصرف لبناء وحدات سكنية لهم للفترة من ٢٠٠٨/١/٢ لغاية ٢٠٠٨/١١/٥

و اضاف البيان ان: الكادر الهندسي التابع للمصرف باشر بوضع الدراسات لغرض تأهيل فروع المصرف في بغداد والديوانية والمثنى وكربلاء ونينوى وبابل.

وان المصرف العقاري (حقق إيرادات الاستثمار الليلي للنقد الفائض للفترة أعلاه ١٦ مليار دينار) مشيرا الى ان إيرادات الصيرفة التجارية للفترة ذاتها بلغت أربعة مليارات دينار، فيما بلغت إيرادات الصيرفة العقارية ثلاثة مليارات دينار.

ولفت البيان الى ان كل هذه الجهود تصب في زيادة رأس مال المصرف من اجل التوسع في منح المواطنين القروض للمساهمة في حل مشكلة السكن.

من جهة أخرى ذكر بيان آخر صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية عن مصدر مسؤول في الوزارة: ان دائرة المحاسبة في الوزارة أنجزت البيان المالي الختامي لحسابات الدولة لعام ٢٠٠٧ وأرسلته إلى ديوان الرقابة المالية لغرض التدقيق كما أرسلت نسخة منه إلى اللجنة المالية في مجلس النواب يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٣ عبر البريد الالكتروني ولفت البيان الى ان السادة أعضاء مجلس النواب يمكنهم الاطلاع على نسخة البيان من خلال طلبها من اللجنة المالية في المجلس.

وأكد البيان إن وزارة المالية على استعداد للرد على الاستفسارات المتعلقة بالبيان الختامي لحسابات الدولة وتزويد السادة أعضاء المجلس بأي بيانات تفصيلية يرغبون الاطلاع عليها.

سوق الأوراق المالية يوقف تداولاته بسبب عطلة العيد

المدى / أصوات العراق

اعلن سوق الاوراق المالية عن اغلاق تداولاته بسبب عطلة العيد ابتداءا من اليوم، الخميس، وحتى منتصف شهر كانون الأول الجاري.. ذكرت ذلك أصوات العراق وأشارت الى ان سوق الأوراق المالية أوضح في نشرته اليومية انه سيوقف "نشاطه بدءا من اليوم الخميس ولغاية ٢٠٠٨/١٢/١٦، مبينة ان سبب ايقاف النشاط هو "عطلة عيد الاضحى المبارك".

واضافت النشرة ان السوق سيعاود نشاطه للفترة من ٢٠٠٨/١٢/١٦ لغاية ٢٠٠٨/١٢/٢٣ حيث ستكون آخر جلسة خلال السنة الحالية وذلك بسبب اجراءات نهاية السنة المالية.

بأختصار

×قال وزير الخزانة الامريكي هنري بولسون يوم الجمعة ان الصين والولايات المتحدة أجريتا محادثات جادة بشان اثار الازمة المالية الحالية على اقتصادياتهما وأهمية ان يكون لدى الصين نمو يقوده الطلب المحلي وسعر للصرف الاجنبي تحدده قوى السوق.

×ارتفع الدولار الامريكي امام اليورو الاوروبي في التعاملات الاسيوية يوم الجمعة مع تزايد حرص المستثمرين على تفادي المخاطر في اعقاب هبوط الاسهم الامريكية وقبل بيانات للوظائف في امريكا من المتوقع ان تزيد اجواء التشاؤم بشان الاقتصاد.

×وجه وزير بريطاني انتقادا لاذعا الي الامم المتحدة قائلا ان المنظمة الدولية غير مؤهلة لان تقود المسعي العالمي لاستئصال الفقر.

×قال وزير الخزانة الامريكي هنري بولسون يوم الجمعة إن الصين تتفق مع الولايات المتحدة على ضرورة احداث مزيد من المرونة للعملة الصينية اليوان.

×ارتفعت الاسهم اليابانية في بداية جلسة التعاملات يوم الجمعة وفي مقدمتها اسهم الشركات المعتمدة على الطلب المحلي وسط التباطؤ الاقتصادي العالمي..وصعد مؤشر نيكي القياسي لاسهم الشركات اليابانية الكبرى ٤٣,٤٨ نقطة أي بنسبة ٠,٦ في المئة الي ٧٩٦٧,٧٢ نقطة.

×قال ملحق وزارة الزراعة الامريكية في القاهرة في تقرير اذيع يوم الخميس ان مساحة الاراضي المزروعة وانتاج القطن في مصر من المتوقع أن يهبطا بنسبة ٥٠ في المئة هذا العام.

×دعت منظمات أعمال أمريكية يوم الخميس الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما الى البدء قريبا في تخفيف الحظر التجاري المفروض على كوبا منذ ٥٠ عاما وبدء مراجعة شاملة للسياسة الأمريكية تجاه الدولة الشيوعية.

× قال الرئيس الامريكي جورج بوش يوم الخميس انه يريد التأكد من ان أي خطة لمساعدة صناعة السيارات المنهكة في امريكا ستتضمن مقومات لاستمراريتها على المدى الطويل.

تخفيضات أوروبية كبيرة في أسعار الفائدة لمواجهة الأزمة

نيويورك / وكالات

أجرت بنوك مركزية في أوروبا تخفيضات قياسية على أسعار الفائدة يوم الخميس لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.. ورحب كثير من المحللين بالخفض الكبير في أسعار الفائدة لكنهم أشاروا أيضا الى أنه قد تكون هناك حاجة الى خطوات أخرى أوسع نطاقا لوقف التباطؤ الاقتصادي العالمي.. وخَفَض البنك المركزي الاوروبي سعر الفائدة القياسي ٠,٧٥ نقطة مئوية الى ٢,٥٠ في المئة وهو أكبر خفض على الاطلاق تشهده منطقة اليورو.

وقالت سارة هيوين الخبيرة البارزة لدى ستاندرد تشارترد في لندن «لانزال نشعر بأنهم سيواصلون خفض أسعار الفائدة أكثر من ذلك لتصل الى واحد بالمئة بنهاية الربع الثاني.»

وقلصت السويد سعر الفائدة بنسبة قياسية بلغت ١,٧٥ نقطة مئوية ليصل الى اثنين بالمئة بينما خفض بنك انجلترا سعر الفائدة نقطة مئوية واحدة الى اثنين بالمئة وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٥١.

وفي إجراءات أخرى للتعامل مع الأزمة الاقتصادية دعا رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) بن برنانكي الى اتخاذ اجراءات نشطة جديدة لوقف نزع ملكية المساكن بسبب العجز عن سداد القروض العقارية وقال ان إسقاط قيمة أصول ربما يكون ضروريا في اطار تلك الجهود.

وفي علامة أخرى على الضرر الذي يلحقه الركود في الولايات المتحدة بجميع قطاعات الاقتصاد سجلت كثير من شركات التجزئة انخفاضا حادا في مبيعات تشرين الثاني لكن المستثمرين يبحثون عن بصيص أمل في النتائج التي لم تكن بالسوء الذي توقعه البعض.

وأعلنت فرنسا حزمة تحفيز قيمتها ٢٦ مليار يورو (٣٢,٩ مليار دولار) لاقتصادها المتراجع في حين أظهرت بيانات ارتفاع معدل البطالة في الربع الثالث الى ٧,٧ في المئة.

وتستهدف الخطة المشروعات الاستثمارية وستخصص أموالا للبنية التحتية ودعم السلطات المحلية فضلا عن خطوات لمساعدة صناعة السيارات المتدهورة.

ويهدف خفض أسعار الفائدة في أنحاء العالم الى خفض تكاليف الائتمان ومن ثم تعزيز الانفاق لكن البنوك ستكون بحاجة للتغلب على ترددها في الاقراض لكي تؤتي الاجراءات ثمارها.

وقال البنك المركزي السويدي انه يتوقع أن تظل اسعار الفائدة عند مستواها الجديد الذي يبلغ اثنين بالمئة على مدى العام القادم.

واضاف أنه حدث «تدهور مفاجيء وواضح في النشاط الاقتصادي منذ اكتوبر».

وأوضح بنك انجلترا أن وتيرة التباطؤ قد تسارعت وأن الاوضاع في سوق الائتمان لاتزال صعبة.

وكان كثير من المحللين يتوقعون أن يخفض البنك المركزي الاوروبي اسعار الفائدة نصف نقطة مئوية فقط لكن في ظل تراجع التضخم وتفاقم الركود بمنطقة اليورو اختار البنك خفضا أكبر.

الدينار يرتفع أمام الدولار في مزاد المركزي

بغداد/ المدى

ارتفع سعرالدينار أمام الدولار في مزاد البنك المركزي لبيع وشراء العملات الاجنبية الخميس مسجلا سعرا للصرف بلغ ١١٧٢ دينارا لكل دولار، مقابل ١١٧٣ دينارا في الجلسة السابقة.

واوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي وتلقت المدى نسخة منها ان الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ١٤٣ مليونا و ٣١٠ آلاف دولار بسعر صرف منخفض عن الجلسة الماضية نقطة واحدة، بلغ ١١٧٢ دينارا لكل دولار.

وكانت مبيعات المركزي سجلت حجما كليا للطلب بلغ ١٤١ مليونا و ١٨٠ الف دولار بسعر صرف بلغ ١١٧٣ دينارا لكل دولار في جلسة الاربعاء.

وأوضحت النشرة ان الطلب توزع بواقع ٥٥ مليونا و ٣٠٥ آلاف دولار نقدا غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٨ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ستة دنانير لكل دولار.

واضافت النشرة ان قيمة الحوالات خارج البلد بلغت ٨٨ مليونا وخمسة آلاف دولار غطاها المركزي بسعر صرف بلغ ١١٧٥ دينارا بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ثلاثة دنانير لكل دولار.

فيما لم تتقدم اي من المصارف الـ١٣ المشاركة في المزاد بعروض لبيع الدولار.